

الشؤون الاجتماعية والمعاون

مجلة شهرية تصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية

كل ما يتعلق بالنشر والاشتراك يرسل باسم مدير التحرير مباشرة
قيمة الاشتراك في اثني عشر عدداً ١٥ قرشا

مدير التحرير المسئول : حسن الشريف

إدارة المجلة : بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية ، تليفون ٨٥٢١٢

فهرس العدد

صفحة

٣	وجوب التعاون بين الشعب والحكومة — عبد الرحمن عزام بك...
٧	شبان هذا الجيل — اسماعيل مدق باشا ...
١٤	أثر اللغة في الشؤون الاجتماعية — محمد توفيق رنمت باشا ...
١٧	رجل الإدارة — علي جمال الدين باشا ...
٢١	الأخصية والقراين — الدكتور علي عبد الواحد وافي ...
٢٦	مباح الحياة — الأستاذ سيد قطب ...
٣٥	مشاهدات وملاحظات — الدكتور أحمد ضيف ...
٣٩	أثر المرأة في توجيه الرجل — الأتمة مهدي القلجاري ...
٤٣	القضايا التوقية — الأستاذ أحمد رمزي بك ...
٤٦	في سبيل حماية النسل — الدكتور عبد العزيز تلمس بك ...
٥١	التعاون ميدان جديد للمرأة — الدكتور إبراهيم رشاد بك ...
٥٥	تعقد الزوجات والطلاق — الأستاذ محمد المهياوي ...
٦٠	الأم قدرة لبائتها — الأستاذ سلامة موسى ...
٦٣	الزواج حاجة نفسية — الأستاذ عبد الرحمن مدق ...
٦٦	هل أنت زوجة صالحة... ..
٦٧	من ذكريات القرية — الأتمة بنت الشاطيء ...
٧٢	البيت ليس فندقاً ولا مطعماً
٧٥	دينامتان قويتان — الدكتور محمد أبو ملائكة ...
٧٨	قلنداء... ..
٨١	وقتهم من تير فهل وقتنا من تراب — الأستاذ محمد أبو بكر إبراهيم ...
٨٥	نفسية العامل — م . ه
٩٠	أقلل وأكثر
٩١	قواعد النجاح
٩٢	الى المشولين عن القلاخ
٩٦	نهوات العمال
٩٩	هجرة الأعيان من الريف
١٠٣	مسار يري ويسع في الطريق
١٠٧	النشاط الاجتماعي لطلاب المصري
١١٠	الموظف والمجهور
١١٢	مدارس الخدمة الاجتماعية بمصر
١١٧	أسئلة وأجوبة

وجوب التعاون

بين الشعب والحكومة في الإصلاح الاجتماعي

لحضرة صاحب المعالي عبد الرحمن عزام بك وزير الشؤون الاجتماعية

كلما فكرنا في الإصلاح فكرنا في الحكومة وألقينا عليها كل الأعباء .
وروزير الشؤون الاجتماعية يقول لنا إنه إذا كان على الحكومة واجب فإن
على الشعب واجبات وإن من ضروب الإصلاح ما يجب أن يسبق إليه
مجهود الفرد مجهد الحكومة ما

المحرر

اعتدنا في مصر أن نحيل على الحكومة جميع الواجبات وأن نحمل كاهلها جميع الأعباء ،
فهي المطالبة بنشر التعليم وبإنشاء الملاهي والمستشفيات وبترقية الزراعة وخلق الصناعات
وبإيجاد العمل للتعطيلين وتوظيف الشبان المتعلمين ، وبغير ذلك مما يجب أن يعتبر بعضه
أو كله من واجبات الأمة قبل أن يكون من واجبات الحكومة ، أو على الأقل من واجبات
الأمة والحكومة متعاونتين .

ولكن تاريخ الحضارة الحديثة يدلنا على أن الإصلاحات الاجتماعية إنما قامت بها
الشعوب في أوروبا وأمريكا قبل أن تتولاها الحكومات ، بل يدلنا على أن عمل الحكومات
في تلك الإصلاحات لم يتجاوز حدود الرعاية والرقابة والتوجيه .

وفي مصر مشروعات للإصلاح جديدة تعتمد الحكومة القيام بتحقيقها وتعنى المصالح
والإدارات المختلفة بإعداد برامجها وتقدر النفقات لها في الحدود التي تسمح بها موارد الدولة .
ولكن الذي يغنى علينا هو أن مجهد الشعب يجب أن يوازر مجهودات الحكومة . لأن من
تلك الإصلاحات ما يولد عقيا ويظل عقيا إذا هولى إعرافنا من الشعب فلا يمكن تنفيذه
بأى قوة ولا بأى قانون حتى يقبل الشعب عليه ويتطوع ويعاون على تنفيذه .

في بلادنا من العادات والتقاليد ما يستحق المكافأة لمصاحبة الاقتصاد والصحة والاجتماع ، وما لا يستطيع نفوذ الحكومة أن يمتد إليه أو يؤثر فيه . ولنضرب لذلك مثلا أعراسنا وآمننا .

نحن نسرف في نفقات الزواج وإقامة العرس إسرافا قتل أن نجد له شيئا عند غيرنا حتى لقد يجعل أهل العروسين أحيانا من الاقتصاد في تلك النفقات إذا اضطرتهم إليه ظروفهم المالية فيمتدرون براعاة حالة الحداد عن مد الموائد ونصب السرايدات وإقامة حفلات الغناء ودعوة المئات من المعارف والأصدقاء ، وقد تكون حالة الحداد غير موجودة في الحقيقة ولكنها عذر يلجأون إليه ليبرروا رغبتهم في الاقتصاد كأن الاقتصاد عيب يجعل منه أو يعتذر عنه .

والأصل في مقدم الصداق أنه معاونة من الخاطب لأهل عخطوبته على تأييد بيت الزوجية ، وتجهيز الخطوبة ببعض الخلى والنياب . والأصل في مؤجله أنه نوع من التأمين المالي تدخره الزوجة لليوم الذي تنفصل فيه عن زوجها . فأين هذا الأصل القائم على فكرة اجتماعية سامية مما صار عليه الصداق في هذه الأيام ؟

وتأيد بيت الزوجية أصبح موضوع مباراة ومباهاة وتفانح بين الأسر حتى ايجمل الوالد نفسه من النفقات مالا تطيقه مالهته فيعمد إلى الاستدانة ثم يعانى ما يترتب على الاستدانة من سيئ النتائج ووخيم العواقب .

واقدر نجم من الأخذ بسنة الإسراف في نفقات الزواج أن صار الشبان يعرضون عن التزوج أو يطولون في التردد قبل الإقدام عليه ، وأن صار الوالدان يسوفان في تزويج بناتها ويرجئانه أو يتحاشيانه فتضيع فرص وتغير مصائر لعلة كان من الخير أن لا تضع وأن لا تتغير .

وإسرافنا في الأعراس يارنه إسراف في المآتم . فإن السرايق النخم يقام الليالي المنواليات ويدعى إليه أفلى المقرئين وتنفق في ذلك كله نفقات يعلم الله أن منفقها في حاجة إليها . ولكنه حب المظهر الكاذب هو الذى يحملنا عليها ويفرضها علينا فرضا . وانه لما يستوجب الفجول حقا أن نرى المآتم في الربف تستحيل الى مناحات صاخبة تجرى فيها أعجب البدع والحرافات وتمثل أفبح المناظر والشذاعات بما لا يرضى به عقل ولا عرف ولا دين .

فما الذى تستطيعه الحكومة حيال هذه العادات السيئة والتقاليد المزرية ، وما حيلة التشريعات والقوانين إذا لم تجد من الشعب نفسه استعدادا للإقلاع عن عادات وتقاليد ثبت ضررها ووضع خطرها ، ومن الطبقات المستنيرة في الأمة مؤازرة على معوها والقضاء

عليها ؟ بل كيف يطلب من الحكومة أن تتدخل في هذه الشؤون وهي لا تملك إزاءها إلا النصيحة الفاضلة والموعظة الحسنة ؟

وهناك عادات أخرى نراها متغلغلة في الأوساط الفقيرة والمتوسطة الحال ؛ كالتسبح بالأضرحة وكنس المساجد وإقامة حفلات الزار والإيمان بفعل التمام وأثر العين الحاسدة والنجوء إلى السحر والاستشفاء بالكتابات والأحجية . وهذه العادات لا يجدى فيها التشريع ولا يمكن أن تقع تحت طائلة القانون . وما دامت قائمة تجد الرضى والاقبال من بعض طبقات الشعب والإغضاء والتسامح من الطبقات الأخرى ؛ فإن الحكومة مهما بذلت من جهود وسنت من تشريعات ستظل عاجزة عن مقاومتها بل القضاء عليها .

على أنه إذا كان من صنوف الإصلاح الاجتماعي ما تقتضى الحضارة أن يلقي واجب القيام به على الحكومة ، كحماية العمال وإعانة الأمومة ورعاية الطفولة والتأمين من التعطل والإصابة بالمرض والشيخوخة وإيجاد المسكن الصحي للعامل والفلاح ، فإنه يجب أن نذكر أن كثيرا من هذه الإصلاحات يحتاج إلى نفقات كثيرة لا تتحملها ولم تتحملها حتى اليوم إلا الدول الغنية بمعاونة الشعب مع أنه يتوافر لديها من موارد المال ما لا ينوء بشئ الأعباء . وموارد الدولة المصرية تنصرف عن تقديم المال اللازم للإصلاح الاجتماعي في مختلف ميادينها إلا إذا تعطلت مشروعات أخرى لا يجوز تعطيلها ولا انتقاص أهميتها لحياة البلاد . ولكن هذا القصور يجب بداهة أن لا يحول بيننا وبين اتخاذ الاحتياطات هنا وهناك لمنع بعض الأضرار وتلافى بعض النقائص وتوفير الصحة والمعاش وأسباب الهناء للنسي للعامل والفلاح . ومن ثم فقد تعين على الشعب واجب مؤازرة الحكومة ومعاونتها على القيام بواجبها في هذا السبيل .

إن في مصر كثيرين من الأغنياء وأصحاب الأرض يملكون المئات والألوف من القدادين وهم قادرين على أن ينشئوا العزبة الصالحة ويحسنوا بعض الشيء من حالة القرية التي يعيشون فيها . وفي مصر كثيرين من أصحاب المصانع يستطيعون أن يوفرُوا للعالم أسباب الراحة والطمانينة والصحة ، لا بمراعاة الشروط الصحية في مصانعهم فقط بل بإيجاد النظام الذي يكفل للعامل ديشه وقت مرضه وانقطاعه عن العمل وعندما تحمل به الشيخوخة التي تكدره على هذا الانقطاع . ولا يفوتنا أن كثيرين من كبار رجال الصناعة في أوروبا وأمريكا قد ابتكروا الوانا من الإصلاح في المعمل والمصنع وانواعا من التأمينات لم يكن لحكوماتهم فيها يد ولا نصيب . ولعل من المثيرين من سمعوا عن البيوت التي بناها لورد لير هولم لعماله في مصانع الصابون المعروف باسم « سانلايت » وعن مستعمرات العمال التي أنشأها مستر فوردي لعمال السيارات الشهيرة بهذا الاسم وعن التأمينات التي أوجدها هذان الرجلان للعمال قبل أن تفكر فيها الحكومة .

وفي مصر حركة يجب أن تجرد من الأهالي كل معاونة وتأييد بل يجب أن تقوم على عاتق الأهالي وحدهم ، وهي حركة التعاون . فإن الحكومة المصرية تفعل مالا تفعله أى حكومة أخرى في هذه الحركة التي يربح منها كثير من الإصلاح الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لعامل المدينة وفلاح الريف . ولا شك أن الحكومة الحاضرة عندما أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية إنما كانت تحفزها إلى هذا الإنشاء رغبة صادقة في الإصلاح ، وهي تقوم الآن بالدرس والبحث لكي تسيّد ما تبنيه على أساس صحيح من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن نجاحها سيتوقف على القدر من المعاونة والمؤازرة الذي يقدمه إليها الشعب ، فليتبه الشعب إلى واجبه وليعلم أن الحكومة مظهر من مظاهره وأن عليهما من الأعباء مالا يستطيع الواحد أن يقوم به دون الآخر .

عبد الرحمن عزّام

- قال علي بن أبي طالب لرجل أسرف في مدحه : "أنا دون ما تقول وفوق ما تعتقد" .
 - من ترك قوله "لا أدرى" أصيبت مقاتله .
 - إن القلوب تمل كما تمل الأبدان فابتغوا لها الطرائف .
 - اعقلوا الخبر إذا سمعتموه عقل رعاية لا عقل رواية ، فإن الرواة كثير والراحة قليل .
 - يأتي على الناس زمان لا يقرب فيه إلا المساحل (الواشى) ، ولا يفلتر فيه إلا الفاجر ، ولا يضعف فيه إلا المنتصف ، يعدون الصدقة فيه غرما ، وصلة الرحم منا ، فعند ذلك يكون السلطان بمشورة النساء وأمارة الصبيان وتدير الخصيان .
- علي بن أبي طالب